Diyala Journal For Human Research

Valum 4 Issue96- 2023

مجلة ديالى للبحوث الإنسانية

المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023

djhr.uodiyala.edu.iq

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

IRAQI Academic Scientific Journals

The impact of the seven readings in parsing the source

أثر القراءات السبع في إعراب المصدر

أ.م.د جاسم طه احمد

Author Information

Assistant Professor Dr. Jassim Taha Ahmed — Mosul University, College of Basic Education

Author info

Jassim4352@gmail.com

Article History

Received	*Accepted:*
21/2/2023	*23/1/2023*

Keywords: readings, seven, source, noun, accusative.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص

CC BY4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Abstract:

The miracles of this noble book do not end, even if the times are long and the places change. It is a download from Hakim Hamid. This research sheds light on the reading aspect of this miraculous construction, and we discuss in it "the effect of the seven readings on the syntax of the source", and the consequences of this diversity in the seven readings of grammatical aspects that perform various functions, and this will reveal to us the capacity and vitality of the Arabic language, and its absorption of grammatical aspects. Multiple within a tight linguistic structure. The subject of the research was the diversity in the Qur'anic reading of the source in its two parts, the indefinite and the knowledge, and the difference in the reading between them in nominative and accusative.

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ﷺ) المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه الغرّ الميامين.

أما بعد، فمعجزات هذا الكتاب الكريم لا تنتهي وإن تطاولت الأزمان، وتعددت الأماكن، فنظمه عجيب وبناؤه محكم وإنه لتنزيلٌ من حكيم حميد، ويسلط هذا البحث الضوء على الجانب القرائي من هذا البناء الإعجازي المحكم. وندرس فيه "أثر القراءات السبع في إعراب المصدر"، وما يترتب على هذا التنوع القرائي من أوجه نحوية مؤدية لوظائف متنوعة، مما سيكشف لنا عن سعة اللغة العربية ومرونتها وقبولها لكثير من المعاني وتأديتها ضمن تركيب لغوي محكم.

وقد اقتصرنا في هذا البحث على قراءة القرّاء السبعة المشهورين ، ولما كان (المصدر) موضوع الدراسة على نوعين (معرفة) و(نكرة) ارتأينا تقسيمه على مبحثين، ضم المبحث الأول: المصدر النكرة، وضم المبحث الثاني: المصدر المعرفة. ورتبنا الآيات داخل كل مبحث على حسب التسلسل القرآني، وفي كل موضع من الشواهد القرآنية نعرض الآية الكريمة ومن ثم نبين القراءات السبع فيها، وبعد ذلك نعرض توجيهات العلماء من معربين ومفسرين للقرآن الكريم.

وقد تنوعت مصادر البحث بين الكتب النحوية، كالكتاب لسيبويه (رحمه الله) (ت 180 هـ)، وكتب القراءات، كالسبعة في القراءات لابن مجاهد (ت 324 هـ)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ)، وكتب إعراب القرآن وتفسيره، ككتاب إعراب القرآن للنحاس (ت 338 هـ)، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (ت 437 هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان (ت 745 هـ)، وغيرها من الكتب.

ويشكل هذا البحث صورة جميلة لذلك التضافر في الوجوه الإعرابية المنبثقة من تنوع القراءة القرآنية، ولا شك أن هذا رافد مهم من روافد الدرس النحوي القرآني، وإبراز للقيمة العالية التي يمتلكها علماؤنا في اختياراتهم النحوية لهذا الإعراب، أو ذاك.

ولا أُبرئ نفسي من النقص وأنا من ولد آدم الذين جبلوا على النقص، فالتمام لرب الكمال وحده، فما وقع فيه من صواب فمن فضل الله عليّ، وما فيه من نقص أو سهو أو جرأة فمن نفسي القاصرة ولله الحمد أولاً وآخراً.

أولاً: المصدر النكرة

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى . . .﴾ (سورة البقرة، الآية 240).

قرئ قوله تعالى: (وصية) بالرفع والنصب، فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي بالرفع، وقرأ ابن عامر وأبو عمرو وحمزة وحفص عن عاصم بالنصب[1]. ولا شك أن هذا التنوع في الإعراب يؤدي إلى تنوع في المعنى القرآني لتلكم القراءة، ولذلك وجدنا معربي القرآن الكريم، قد اعطوا أوجهاً متنوعة لـ (وصية)، وهذا موروث قرائي، يشهد للقرآن الكريم بالعظمة وللغة بالاستيعاب لكثير من المعاني. فالقراءة بالرفع محتملة عدة أوجه، فقد تكون (وصية) مرفوعة بفعل مقدر محذوف تقديره: كُتِبَ، كذا قال الفراء[2]، ويؤيد هذا الوجه قراءة عبد الله بن مسعود: (كتب عليكم الوصية)[3]. وهو ما نص عليه عدد من معربي القرآن الكريم ومفسريه[4]. قال الطبري: "ثم ترك ذكر كتب، ورفعت الوصية بذلك المعنى، وإن كان متروكاً ذكره)، أو تكون (وصية) مبتدأ ثانياً خبره لأزواجهم"[5]، وسوغ الابتداء بها مع كونها نكرة وصفها بمقدر (من الله) أو (منهم) على حسب الخلاف فيها: أهي واجبة من الله تعالى أو مندوبة للأزواج[6]، وقيل لما كان المصدر في المفعول المطلق، في مثل هذا (وصية) دالاً على النوع، جاز عند وقوعه مبتدأ أن يبقى منكراً، إذ ليس المقصود به فرداً غير معين حتى ينافي الابتداء، بل المراد به النوع[7]. أو تكون (وصية) مبتدأ و(لأزواجهم) صفتها، والخبر محذوف، تقديره: فعليهم وصية لأزواجهم[8]. أو يكون الإعراب على حذف مضاف من (الذين) تقديره: ووصية الذين يتوفون وصيةٌ لأزواجهم، أو على حذف مضاف من قوله تعالى (وصية) وتقديره: والذين يتوفون أهل وصية لأزواجهم، ذكر ذلك الزمخشري[9]. ورد عليه أبو حيان بقوله[10]: "ولا ضرورة تدعو بنا إلى الادعاء بهذا الحذف".

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

أما قراءة النصب فأمرها كقراءة الرفع، محتملة عدة أوجه، فقد تكون وصية منصوبة بتقدير فعل على الأمر، أي: ليوصوا لأزواجهم وصية[11]. قال النحاس[12]: "والتقدير يوصون وصية، والمعنى: ليوصوا وصية"، فنصبها هنا على المفعولية المطلقة، ويكون المبتدأ (الذين) والخبر الجملة الفعلية من الفعل المحذوف الذي عمل في (وصية)[13]. وهذا هو الاختيار والأقرب إلى المعنى المراد، ونص عليه أغلب المعربين، وجعلوه كقولنا: إنما أنت سيرَ البريد، أي: تسير سيرَ البريد، بحذف العامل وإبقاء المصدر منصوباً خبراً لاسم العين لكونه محصوراً[14]. وهي من الحالات التي صرح النحاة بجوازها، فعدّ قوله تعالى (وصية) بالنصب حملاً عليه.

والوجه الآخر للنصب أن تكون (وصية) منصوبة على أنها مفعول ثان، وذلك بأن يقدر فعل مبني للمجهول يعمل في (الذين) و(وصية)، وتقديره: أُلزِم الذين يتوفون وصية[15]. ونسب هذا الوجه للزمخشري، وقد تناقله عدد من المفسرين، إلا أن أبا حيان رد هذا الوجه بقوله[16]: "وهذا ضعيف، إذ ليس من مواضع إضمار الفعل"، وثمة وجه آخر لا يعدم الضعف كسابقه، وهو بجعل (الذين) فاعلاً لفعل محذوف، تقديره: ليوصي الذين يتوفون وصية[17]. لأن فيه تكلف في التقدير فيما لا يحتاج إليه، فضلاً عن تأدية الوجه الأول للمعنى، بأن يجعل (وصية) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، لم يكن مراداً إظهاره ألبتة، بل التأكيد –والله أعلم- على الوصية، مدار الحدث، والجزء الأهم في السياق، هذا فضلاً عن عدم جواز أن يعمل (يذرون)، المذكور بـ (الوصية) قال الفرّاء[18]: "ولا يكون نصباً في إيقاع (ويذرون) عليه"، ومن هنا يترشح لنا إعرابان، واحد في الرفع، ذلك بأن يحول المصدر من النصب إلى الرفع لقصد الدوام والثبات، كقولنا: حمدٌ وشكرٌ، وهذا معنى جميل وتعبير دقيق، أو يبقى على حاله من النصب في القراءة الأخرى، ويكون فيه من الإلزام بذكر المصدر النائب عن فعله قصداً للأمر[19].

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ (سورة المائدة، الآية 95).

قرئ قوله تعالى: (فجزاءٌ مثل) برفع جزاء وتنوينه ورفع مثل، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي، وقرئ برفع (جزاء) وإضافة (مثل) إليه، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر[20]. ووراء كل قراءة معنى خاص بها، فجزاء على القراءة الأولى يحتمل أن يكون مبتدأ و(مثل) صفة له والخبر محذوف تقديره (عليه)، والمعنى على ذلك: فعليه جزاءٌ موصوف بكونه مماثلاً لما قتل[21].

وهذا إعراب يكاد يتفق عليه جل المعربين والمفسرين، وأجيز فيه وجهاً آخر وهو أن يكون الجزاء خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: فالواجب عليه أو اللازم له جزاءٌ مثل ما قتل[22]. وجوز الزجاج وجهاً آخر بأن يكون (جزاء) مبتدأ، ويكون (مثل ما قتل) خبراً عنه[23]. وقد عدّه السمين الحلبي وجهاً غريباً، وقال[24]: "الأحسن أن يقدر ذلك المحذوف ضميراً يعود على المقتول لا أن يقدره (فجزاء ذلك الفعل)"، ومثل على هذا الإعراب تحتمل أن تكون صفة كما مرّ، وأجيز فيها البدلية من الجزاء[25]، قال الثعلبي[26]: "ورفعوا مثل على البدل من الجزاء، فكأنه فسر الجزاء، فقال: مثل ما قتل من النعم).

أما القراءة الثانية، وهي بإضافة (مثل) إلى الجزاء، فإعراب جزاء على ما تقدم في القراءة الأولى[27]، والمعنى: عليه جزاء مثل ذلك المقتول من النعم[28]. واعترض على هذه القراءة بسبب إضافة المثل إلى الجزاء، لأن الجزاء هو المثل، ولا يضاف الشيء إلى مثله، قال الطبري[29]: "وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ، (فجزاءٌ مثلُ) بتنوين الجزاء ورفع المثل، لأن الجزاء هو المثل، فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه، وأحسب أن الذين قرؤا ذلك بالإضافة، رأوا أن الواجب على قاتل الصيد أن يجري مثله من الصيد بمثله من النعم، وليس ذلك كالذي ذهبوا اليه، بل الواجب على قاتله أن يجزي المقتول نظيره من النعم، وإن كان ذلك كذلك، فالمثل هو الجزاء الذي أوجبه الله تعالى ذكره على قاتل الصيد، ولن يضاف الشيء إلى نفسه". وتابعه في ذلك، أبو علي الفارسي[30]، والواحدي[31]. بل إن مكياً وصف هذه القراءة بالبعد على اعتبار أن (مثل) في هذه القراءة بمعنى مماثل، والتقدير عنده: فجزء مماثل لما قتل يعني في القيمة أو في الخلقة على ما هو خلاف بين العلماء، أما إذا أريد بالمثل لفظه وحقيقته صار المعنى: "فعليه جزاء مثل المقتول من الصيد، وإنما يلزمه جزاء المقتول بعينه لا جزاء مثله، لأنه إذا أدّى جزاء

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

مثل المقتول في الصيد صار إنما يؤدي جزاء ما لم يقتل لأن مثل المقتول لم يقتله فصح أن المعنى، فعليه جزاء مماثل للمقتول يحكم به ذوا عدل، ولذلك بعدت القراءة بالإضافة عند جماعة، لأنها توجب أن يلزم القاتل جزاء مثل الصيد الذي قتل"[32]، والحقيقة أن هذه الاعتراضات على القراءة السبعية المشهورة محل نظر، فقد وصفها الفرّاء بأنها صحيحة بقوله[33]: "وقرأها بعض أهل المدينة (فجزاءُ مثلِ)، وكل ذلك صواب"، بل إن السمين الحلبي بعد أن ذكر قسماً من هذه الاعتراضات قال[34]: "ولا التفات إلى هذا الاستبعاد، فإن أكثر القرّاء عليها". ثم ذكر بعد ذلك توجيهات للعلماء وصفها بالسديدة، ترد على زعم الضعف في هذه القراءة، منها: أن (جزاء) مصدر مضاف لمفعوله تخفيفاً، والأصل: فعليه جزاءٌ مثل ما قتل، أي: أن يجزي مثل ما قتل، ثم أضيف، كقولنا: عجبت من ضربِ زيداً، ثم نقول: من ضرب زيدٍ[35]. ومن التعليلات السديدة الأخرى ما تناقله المفسرون، وذلك على اعتبار أن (مثل) مقحمة[36]. قال مكي[37]: "وإنما جازت الإضافة عندهم على معنى قول العرب إني لأكرم مثلك، يريدون أكرمك، فعلى هذا إضافة الجزء إلى مثل المقتول يراد المقتول بعينه، فكأنه في التقدير: فعليه جزاء المقتول في الصيد".

فالقراءتان قد أدتا المعنى المراد على اختلافهما، وما تبعهما من أحكام فقهية بنيت على هاتين القراءتين، ونخلص بعد ذلك إلى أن المعنى مع القراءة الأولى: أن القاتل للصيد وهو محرم عليه جزاءٌ، وهذا الجزاء ممثل لما قتل من النعم، (من النعم) صفة ثانية للمصدر جزاء لا متعلقة به؛ لأنها كالصلة لا يمكن أن يفصل بينها بوصف أو تأكيد[38]. وكذا أدت القراءة الثانية المعنى نفسه في وجوب ولزوم الجزاء لمن قتل صيداً وهو محرم، وإن جرت على الإضافة فهي مؤولة بما ذكرناه. والله أعلم.

قوله تعالى: {وَإِذَا قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىَ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ } (سورة الأعراف، الآية 164).

قرأ حفص بن عاصم (معذرة) بالنصب، وباقي السبعة (معذرةٌ) بالرفع[39]. وضمّ كل وجه من هاتين القراءتين أوجهاً إعرابية متنوعة، جاءت في قراءة الرفع على أن (معذرة) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: موعظتنا معذرة، أو هذه معذرة، وقد اجمع جلّ المعربين على هذا الوجه[40]. قال الأزهري[41]: "ومن قرأ (معذرةٌ) فعلى إضمار (هي مقدرة)، أو على معنى: موعظتنا إياهم معذرة".

أما قراءة النصب فقد عرض العلماء لها أوجهاً متنوعة، فقد اختار قسم منهم وجه بأنَّهُ مفعولٌ لأجلهِ[42]. وجعل قسم آخر الوجه: النصب على المصدر بتقدير: نعتذر معذرة[43]. قال الزجاج[44]: "ويجوز النصب على المصدر في معذرة، فيكون المعنى: يعتذرون معذرة. وجمع فريق من العلماء بين هذين الوجهين[45]. قال الهمذاني[46]: "وقرئ معذرة بالنصب، وفيه وجهان: أحدهما: مفعول له، أي فعلنا ذلك معذرة، أو وعظناهم معذرة. والثاني: مصدر فعل تقديره اعتذرنا معذرة"، وأضاف فريق من العلماء وجهاً ثالثاً في نصب معذرة، وهو المفعول به، لـ قالوا، وإن كان مفرداً؛ لأن المفرد إذا تضمن كلاماً ووقع بعد القول نصب على أنه مفعول به[47].

وبهذا العرض تتبين لنا صورة أخرى من صور تأثير القراءات القرآنية في تعدد وجوه الإعراب، وهذا ينعكس على المعنى ويؤثر فيه، فوجه الرفع يؤدي وظيفة الإخبار، وهو محط الفائدة كما هو معلوم في علم النحو، والمبتدأ محذوف دلّ عليه الكلام السابق، قدّره أغلب العلماء بـ (موعظتنا)، ولا يخفى ما في الجملة الاسمية من الدلالة على الثبوت والدوام. أما أوجه النصب فإن وجه المفعولية الأجلية يدل على أن الموعظة كانت لأجل المعذرة، فبينت المعذرة هنا ما تجذر في نفوسهم وبعثهم إلى هذا الفعل (الموعظة). ويأتي وجه المصدر لتأكيد الحدث (المعذرة) أما وجه المفعول به فسيق هنا لبيان مقولة القول، إذ وقع معذرة تحت تأثير القول، وإن كان مفرداً.

وقد فرق سيبويه بين قراءة الرفع والنصب، واختار الرفع في (معذرة) فقال بعد أن عرض كلاماً من بعض العرب الموثوق بهم : "ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل، قوله (ﷺ): (قالوا معذرة إلى ربكم)، لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لم تعظون قوماً؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم"[48]. وقد قال النحاس بعد أن عرض كلام سيبويه ، وهذا من دقائق سيبويه ولطائفه التي لا يلحق فيها[49].

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُ جَزَاء الْحُسْنَى﴾ (سورة الكهف، الآية 88).

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وأبو عمرو (فله جزاءُ الحسنى) مضافاً مرفوعاً، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (جزاءَ الحسنى) منوناً منصوباً[50]، فعلى قراءة الرفع لجزاء وإضافته للحسنى يكون التركيب على الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر، وهو ما أجمع عليه أكثر المعربين[51]. قال ابن خالويه[52]: "فالحجة لمن رفع وأضاف، أنه رفع الجزاء بالابتداء، وأضافه إلى الحسنى، فتمّ بالإضافة اسماً، وقوله (له) الخبر: يريد به (فجزاءٌ الحسنى له)، ودليله قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾ (سورة يونس، الآية 64)، وتقدير الكلام عند ابن الأنباري[53]: "فله جزاء الخصال الحسنى فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه"، وقيل رفعه بالظرف (الاستقرار)[54].

وإضافة الجزاء للحسنى على امرين ، أحدهما : أن يراد بالحسنى حسناته وأعماله الصالحة، فتكون الإضافة على تقدير: فله جزاؤها، والآخر : أن يراد بالحسنى الجنة، وقد أضيف الجزاء إليها، وبهذا المعنى تكون الجنة هي الجزاء، ومثلها قوله تعالى: ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾ (سورة الواقعة، الآية 95)، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ (سورة يوسف، الآية 109)[55].

وفي قراءة النصب يحتمل (جزاء) النصب على المصدر المؤكد لمضمون الجملة، أو النصب على المصدر بتقدير فعل (يجازيهم)[56]. أو يكون منصوباً على المصدر في موضع الحال، وهو الوجه الأكثر دوراناً عند المعربين[57]. قال الأزهري[58]: "وجزاء منصوب لأنه مصدر وضع موضع الحال، المعنى: فله الحسنى مجزياً بها جزاءً"، وثمة وجه ثالث في نصب (جزاءً) ينتابه الضعف، مع أن القائل به عالم جليل، إذ قال[59]: "نصبت الجزاء على التفسير"، وقد وصف بفعل التضعيف (قيل) عند عدد من العلماء[60]. قال ابن خالويه[61]: "وقال آخرون: نصب على التمييز، وهذا فيه ضعف؛ لأن التمييز يصبح تقديمه كقوله: تفقأ زيدٌ شحماً ... وله خلاً دنٌ، فأما عرقاً تصبب فما أجازه من النحويين إلا المازني"، والحقيقة أن ثمة إجماعاً لدى النحويين على منع تقديم التمييز على عامله (وهو سبب التضعيف هنا)، إذا لم يكن فعلاً متصرفاً، فإن كان إياه ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب المجيزين، قياساً على سائر الفضلات المنصوبة، بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح[62].

وكل هذه الأوجه التي عرضناها في نصب (جزاءً) مؤذنة للتفريق أو الاعتراض بين المبتدأ وخبره المقدم عليه، ففي وجه النصب على المصدر المؤكد لمضمون الجملة، أو بعامل من لفظه مقدر يتجه الكلام إلى تأكيد الحدث، وكل هذا حصل بين المبتدأ أو خبره، قال السمين[63]: "وقد يعترض ... بأن المصدر المؤكد لمضمون الجملة لا يتقدم عليها، فكذا لا يتوسط، وفيه نظر يحتمل الجواز والمنع وهو إلى الجواز أقرب". وكذا الأمر مع وجه النصب على الحال، بتقدير: فله الحسنى مجزياً بها، وهي تكشف عن الهيئة التي عليها صاحبها إبان حدوث الفعل، كما هو المعلوم من الحال. وهذا كله من أجل إبقاء اللفظ على ما هو عليه، وتأويله بالمشتق، فكأنها قد تحولت إلى جزاء محض، دون أن تتصف بما يثقلها من الذوات. وهو ما أفاده عدد كبير من العلماء، بقولهم مصدر في موضع الحال، ولم يقولوا حالاً مباشرة، لما هو معلوم من اشتراط الحال أن تكون وصفاً فضلة منتصب.

والاعتراض واقع كما رأينا على التمييز لتقدمه وهو محل خلاف بين العلماء، والتمييز أتى هنا، يكشف لنا ما ترتب على قوله تعالى: له الحسنى (يتقدم الكلام على أصله). فكان التمييز كاشفاً له بأنه (جزاء)، وعلى أية حال، فإن الأوجه النحوية المفادة من الرفع والنصب أدت معاني متقاربة، صورت لنا جميعاً كون (الحسنى) جزاء سواء أكان بالإخبار عن ذلك أو بكونه مؤكداً أو حالاً أو تمييزاً، ورحم الله حفصاً على هذه القراءة التي أعطت لنا هذه المساحة من التأويل والتوجيه النحوي ما كان ليظهر لولا تلكم الرواية.

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (سورة الحج، الآية 25).

قرأ حفص عن عاصم (سواءً العاكف) بنصب سواء[64] ورفع العاكف، خلافاً لبقية السبعة الذين قرؤوا (سواءٌ العاكفُ) برفعهما[65]، والقراءتان متعلقتان بـ جعل، أهي للتصيير فتكون متعدية لاثنين أم هي للخلق والإيجاد فتتعدى لواحد، ومن هنا تتنوع وجوه الإعراب على اختلاف القراءة نصباً ورفعاً في (سواء)، فعلى قراءة العامة برفع (سواء)، وبجعل (جعل) متعدية لاثنين يكون الأول الضمير وهذا أمر ثابت، أما المفعول الثاني فإن كان (للناس) على معنى الاستقرار، أي جعل لهم ثابتاً منسكاً ومتعبداً[66].

وبهذا الشكل يكون قوله تعالى: (سواء العاكف فيه والباد) محتملاً عدة أوجه: فقد يكون على الاستئناف، ويرتفع (سواء) على الابتداء وخبره العاكف فيه والبادي[67]. قال الفراء[68]: "ثم استأنف فقال: سواء العاكف فيه والباد، ومن شأن العرب أن يستأنفوا بسواء إذا جاءت بعد حرف قد تمّ به الكلام، فيقولون مررت برجل سواءٌ عنده الخير والشر".

وقد اعترض على هذا الوجه لأن فيه الابتداء بالنكرة من غير مسوغ[69]. ورد هذا الاعتراض، بأنه قد صلح "من تنكيره الابتداء، لأنه كالجنس في إفادة العموم الذي هو أحسن العهد"[70].

وأجيز في (سواء) وجه آخر، وهو أن يرتفع على انه خبر مقدم، والمبتدأ المؤخر هو (العاكف فيه)، وعطف عليه (الباد) [71]. وقد وصف هذا الوجه بالأحسن[72]. قال السمين[73]: "ثم الأحسن في رفع سواء أن يكون خبراً مقدماً، والعاكف والبادي مبتدأ مؤخر، وإنما وحد الخبر، وإن كان المبتدأ اثنين، لأن سواء في الأصل مصدر وصف به". وأجيز في رفع (سواء) وجه ثالث، وصف بالضعف، وهو أن يرتفع (سواء) على الابتداء، ويكون (العاكف فيه) فاعلاً سد مسد الخبر[74]. قال ابن عاشور[75]: "وقراءة الجمهور سواءٌ –بالرفع- على أنه مبتدأ والعاكف فيه سد مسد الخبر"، ولم يذكر غير هذا الوجه، وقد عزا ابن الأنباري ضعف هذا الوجه "لأن سواء إنما يعمل إذا كان بمعنى مستوٍ، ومستوٍ إنما يعمل إذا كان معتمداً على شيء قبله"[76]، ولم يعتمد (سواء) هنا على شيء، وبهذا يتكون لدينا ثلاثة أعاريب في (سواء)، وهذه كلها إذ ما جعلنا الكلام قد تم بقوله (للناس)، وتكون الجملة الاسمية لـ (سواء) في محل نصب على الحال من الضمير (الهاء) في جعلناه، أو من الضمير في الجار للناس[77].

وقد جعل السمين في هذا الوجه نظر "لأنه جعل هذه الجملة التي هي محط الفائدة فضلة"[78]. وإذا جعلنا (للناس) متعلق بـ جعل تكون جملة (سواء) في محل نصب على أنها مفعول ثان، قال السمين[79]: "والأظهر أن الجملة من قوله (سواء العاكف فيه) هي المفعول الثاني". وجعل ابن عطية المفعول الثاني محذوفاً بقوله: "الذي جعلناه للناس قبلةً ومتعبداً"[80]، قال أبو حيان[81]: "ولا يحتاج إلى هذا التقدير إلا إن كان أراد تفسير المعنى لا الإعراب، فيسوغ لأن الجملة في موضع المفعول الثاني، فلا يحتاج إلى هذا التقدير".

أما على قراءة النصب، فإن جعلنا (جعل) متعدية لاثنين كان قوله (سواءً) منصوباً على انه مفعول ثان[82]. قال الفرّاء[83]: "من نصب أوقع عليه جعلناه"، ويكون العاكف والبادي مرتفع بسواء لأنه بمعنى مستويان[84].

أما إذا كانت (جعل) متعدية لواحد فـ (سواء) نصب على الحال من الضمير في جعلناه، أو من الضمير في للناس[85]. قال أبو حيان[86]: "فإن كانت جعل تتعدى إلى اثنين فسواءً الثاني، أو إلى واحد فسواء حال من الهاء".

وثمة وجه ثالث في نصب (سواءً)، وهو النصب على المصدر بتقدير فعل محذوف (سيونا)[87]. ومن هذا العرض في الاحتمالات الإعرابية في (سواء) على القراءتين، يتمخض لنا معان متعددة اكتنفت السياق القرآني قرب بعضها وابتعد بعضها الآخر قليلاً، ومما لا شك فيه أنها قد خدمت المعنى القرآني، وأدت دلالات إضافية يختلف كل واحد عن الآخر بخصوصية الوظيفة النحوية المؤداة به.

ثانياً: المصدر المعرفة

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم ۖ مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (سورة يونس، الآية 23).

قوله تعالى: (متاع الحياة الدنيا) قرئ برفع متاع ونصبها، فأما قراءة الرفع فهي لعامة القرّاء السبعة، ما عدا ما رواه حفص عن عاصم، فإنه قرأ بنصب متاع[88]. وقد ترتب على هذا الاختلاف في القراءة أوجهاً نحوية أسهمت جميعاً في تأدية المعنى، وبيان المراد الإلهي، فهي مكملة لبعضها ومؤيدة للمعاني التي تترشح من هذا التركيب أو ذاك، وفاقا للقراءة المتواترة رفعاً أو نصباً. فعلى قراءة رفع (متاع) يتمخض وجهان نحويان وعلى النحو الآتي:

أولاً: أن يكون قوله تعالى (بغيكم) مبتدأ، وخبره (على أنفسكم)، وعلى هذا يكون قوله تعالى (متاعُ الحياة الدنيا) خبراً ثانياً، أو خبراً لمبتدأ محذوف بتقدير ذلك أو هو.

ثانياً: أن نجعل (على أنفسكم) من صلة (البغي)، ويكون الخبر (متاعُ الحياة الدنيا). وهذا ما عليه جلّ معربي القرآن الكريم[89]. على اختلاف في تقديم وجه على آخر، فالعالم الجليل الفرّاء جعل الوجه الاختيار الثاني، بأن يكون (المتاع) هو الخبر، إذ قال[90]: "وإن شئت جعلت الخبر في المتاع، وهو وجه الكلام".

وتابعه في ذلك عدد من العلماء[91]، ومنهم مَن جعل الاختيار أن يكون قوله (متاعُ) كلاماً مستأنفاً، والمبتدأ محذوف، قال الأخفش[92]: "أي: وذلك متاع الحياة الدنيا"، وتابعه في ذلك الثعلبي بقوله[93]: "وتم الكلام ها هنا، ثم بدأ سبحانه فقال: متاع الحياة الدنيا، أي: هذا متاعُ الحياة الدنيا"، وجعل الوجه الآخر مصدراً بفعل التضعيف (قيل)، وهو اختيار أبي حيان أيضاً[94]. واختار هذا الوجه أيضاً من المتأخرين البقاعي، بقوله[95]: "أي كل بغي يكون منكم (على أنفسكم) لعود الوبال عليها خاصة، وهو على تقدير انتفاعكم به عرض زائل (متاع الحياة الدنيا) ثم يبقى عاره وخزيه بعد الموت".

والملاحظ على هذين الوجهين أن الأول كان المعنى معه على أن البغي على الأنفس كائن أو مستقر، وقد ذكر البقاعي، أي يكون الوبال عائداً عليها خاصة، ومع الوجه الثاني، يكون المعنى أن البغي على الأنفس هو متاع لكم في الحياة الدنيا، لا يعدو أن يكون أكثر من ذلك. والله أعلم.

أما من نصب (متاع) فنصبه محتمل عدة أوجه، على اعتبار أن خبر البغي هو قوله (على أنفسكم)، أو يكون الخبر محذوفاً يقدر بـ مذموم أو مكروه أو منهي عنه، وذلك على اعتبار أن المعنى قد تمّ في قوله: (إنما بغيكم) بالخبر المذكور أو المحذوف[96]. قال الفرّاء[97]: "إن شئت جعلت خبر البغي في قوله (على أنفسكم) ثم تنصب (متاع الحياة الدنيا) كقولك متعة في الحياة الدنيا". وجعل أبو علي الفارسي (على أنفسكم) من صلة المصدر والخبر محذوف "وقد حسن حذفه لطول الكلام، ولأن (بغيكم) يدل على تبغون، فيحسن الحذف لذلك، وهذا الخبر مقدر، لو أظهرته لكان يكون (مذموم) أو مكروه"[98]، وأكثر أوجه النصب دوراناً بين أقوال المعربين هو النصب على المصدرية (المفعولية المطلقة)[99]. قال الزجاج[100]: "ومن نصب (متاع الحياة الدنيا) فعلى المصدر، والمعنى: تتمتعون متاع الحياة الدنيا، لأن قوله (إنما بغيكم على أنفسكم) يدل على أنهم يتمتعون". واختار قسم من العلماء في (متاع) النصب على الحال[101]، وأجاز الكرماني نصبها على المفعول له، فضلاً عن نصبها على المصدر: "كما تقول: ضربي زيداً تأديباً له"[102]، وجمع فريق آخر بين وجهي المصدرية، والنصب على المفعولية بفعل مقدر[103]، وأضاف القرطبي إلى ما ذكر من أوجه وجه النصب على الظرفية "أي في متاع الحياة الدنيا"[104]، أو كما قدره أبو حيان وقت متاع الحياة الدنيا[105]. ومما تجدر الإشارة إليه أن العامل في (متاع) إذا ما أعربت ظرفاً أو حالاً أو مفعولاً من أجله هو متعلق الجار والمجرور (على أنفسكم)، لا المصدر (بغيكم)، لأن ذلك يلزم الفصل بين المصدر المذكور ومعموله (متاع) بالخبر الجار والمجرور، وهذا لا يجوز[106].

ومن عرضنا السابق لأوجه النصب في (متاع) ترشح لنا خمسة أوجه[107]. مؤدية معاني متنوعة، إذ يكون المعنى مع المصدر على تأكيد (الحدث) الذي هو المتاع وكونه منفعة زائلة، وهذا أمر لا يعتد به لدى العقلاء. أما وجه الحال فيصور لنا وضعهم وهم متمتعون في هذه الحياة، وهو أمر لا يدوم بل هو سريع التحول والتغير، ومع وجه المفعول لأجله يبين أن فعلهم في

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

البغي وما تجذر في أنفسهم من قصد هو لأجل التمتع في الحياة الدنيا لا أي شيء آخر البتة، ومع وجه الظرف يوضح لنا أن المتاع في هذه الحياة كائن أو مستقر وقت الحياة فقط وهي أقصر بكثير من أن ينال فيها أحد مبتغاه، أو يصل فيها إلى الدوام، وبقي وجه المفعول به على تقدير: يبتغون الحياة الدنيا، بأن يكون محط إرادتهم وبغيهم. أي أنهم في جهل مطبق كونهم يبغون من ذلك الفعل (متاعَ الحياة الدنيا)، وهو زائل لا محالة.

وما أجمل هذا التنوع في التوجيه الإعرابي، الذي خدم المعنى كل من زاوية مختلفة، مع إدراكنا عدم تساويها في القبول، فبعضها أقرب من بعض، وليس من السهولة اختيار بعضها على بعض، وقد رأينا من المتأخرين من يجزم بأرجحية اختياراته بقراءتي الرفع والنصب بقوله[108]: "بنصب متاع على المفعولية المطلقة...أو على أنه مفعول به...وقرأ الباقون على انه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو متاع وقيل غير ذلك، والأرجح ما ذكرناه"، وهذا فيه نظر لما قدمت من عرض، وهاتان قراءتان سبعيتان أدتا أوجهاً مختلفة يقف خلف كل وجه معنى يؤدي المراد وربما كانت تلكم المعاني مرادة دفعة واحدة ما دامت على قواعد اللغة ويقبل بها التركيب، وما أجمل ما اختار (حفص) في روايته عن عاصم (رحمهما الله)، إذ خرج بهذا المكنون النحوي، وتدفق منها هذا النوع من الأوجه النحوية ما كانت لتظهر لولا تلكم الرواية.

قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ (سورة مريم، الآية 34).

قرئ قوله تعالى: (قول الحق) بالرفع والنصب، فأما من رفع منهم ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي، ومن نصب عاصم وابن عامر[109]. وهذا التنوع القرائي أورث تنوعاً في الإعراب والذي ترتب عليه تنوعاً في المعنى أيضاً. ونبدأ بقراءة الرفع وهو محتملة عدة أوجه، من أبرزها أن (قول الحق) خبر لمبتدأ محذوف، يقدر بـ ذلك، أو هذا، أو هو[110]، قال أبو علي الفارسي[111]: "الرفع، على أن قوله: ذلك عيسى بن مريم، كلام، فالمبتدأ المضمر ما دلّ عليه هذا الكلام، أي: هذا الكلام قول الحق، ويجوز أن تضمر (هو)، وتجعله كناية عن عيسى، فيكون الرافع قول الحق، أي هو قول الحق، لأنه قد قيل فيه روح الله وكلمته، والكلمة قول"، وعلى هذا الاعتبار يكون المضمر لعيسى (عليه السلام)، وأنه كلمة الله تعالى وقوله، قال الفرّاء[112]: "والحق في هذا الموضع يراد به الله تعالى". واحتمل (قولُ الحق) أعاريب أخرى، منها النعت، قال الكسائي[113]: "قول الحق، نعت لعيسى عليه السلام". وتابعه في ذلك عدد من العلماء[114].

ومن الأعاريب (البدلية)[115]، بمعنى أن يكون ذكر عيسى ابن مريم توطئة وتمهيداً، وقول الحق بدل منه، قال الثعلبي[116]: "وقيل رفع على التكرير، يعني ذلك عيسى بن مريم ذلك قول الحق"، والتكرير مصطلح كوفي يراد به البدل[117]. وقيل هو خبر ثانٍ[118]. قال الزمخشري[119]: "وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر"، واعترض على هذا الإعراب أبو حيان، وقال[120]: "وهذا الذي ذكره لا يكون إلا على المجاز في (قول) وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات"، وبهذا العرض يتمخض لدينا هذه الأعاريب: خبر مبتدأ محذوف نعت، بدل، خبر ثان. اشتركت جميعها في الإيضاح والبيان الذي يكتنف معناها الوظيفي.

أما قراءة النصب، فهي كصاحبتها تتفرع منها أعاريب عدة، من أبرزها النصب على المصدرية بتقدير فعل (أقول) الذي يعود إلى الباري (عز وجل)[121]. قال مكي[122]: "ومن نصب قولاً فعلى المصدر، أي: أقول قول الحق". أو يكون النصب على المصدر المؤكد لمضمون الجملة، وذلك إذا أريد بـ (قول الحق)، قول الثبات والصدق، كقولنا: هو عبد الله حقاً، وذلك لأن عيسى (عليه السلام) ابن مريم، ثابت صدق ليس منسوباً لغيرها، فقول الحق هنا على تقدير: حقاً[123]. قال البقاعي[124]: "أي هو –أي نسبته إلى مريم فقط- قول الحق، أي الذي يطابق الواقع".

واحتمل قوله تعالى (قول الحق) أعاريب أخرى، تقع كلها تحت دائرة القبول، وإن لم تكن بمستوى واحدٍ منه، فبعضها أقرب من الآخر، ومن هذه: النصب على الحال من اسم الإشارة، أو من عيسى (عليه السلام)[125]. أو يكون النصب على المدح إذا ما فسر (قول الحق، بكلمة الله[126]. وأطلقت على عيسى لأنه خلق بقوله تعالى كن من غير أب[127]. وقيل النصب على المفعولية بتقدير أعني[128]، وهو عند البقاعي منصوب على الإغراء "أي الزموا ذلك، وهو نسبته إلى مريم عليها السلام"[129]. وهذا

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

الوجه فيه من التقارب مع الأوجه الآنفة الشيء الكثير، لما فيه من التأكيد على ثبات هذه السنة والترغيب في الانقياد لها والقبول بها.

والذي نراه بعد هذا العرض اجتماع الأوجه في تأدية المعنى، كل من زاوية مختلفة، فالمصدر بنوعيه سيق للتأكيد، والنصب على الحال يكشف عن هيئة المشار إليه أو المذكور (ﷺ)، وكذا النصب على تقدير فعل سواء أكان أمدح أو أعني أو الزم. وهذا التضافر في الأوجه رفعاً ونصباً ألبس المعنى حُللاً ذات ألق كبير، وقد لفت انتباهي مسألة مهمة هي بروز وجه الخبر في حالة الرفع وكذا النصب على الحال في قراءة النصب عند ابن عاشور بقوله[130]: "فأما الرفع فهو خبر ثان عن اسم الإشارة، أو وصف لعيسى، أو بدل منه، وأما النصب فهو حال من اسم الإشارة أو من عيسى"، وهذا يكشف لنا مدى التقارب بين هذين التوجيهين، ويدلان أيضاً على قاعدة نحوية ثابتة وهي التقارب بين الحال والخبر "فحكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه"[131]، فكل منهما صفة لما هو له، أو حكم عليه[132]. فهذا التعدد في الأوجه هو في الحقيقة اتفاق في تأدية المعنى بصور متنوعة، وليس هذا بخلافٍ بأي حال، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ (سورة العنكبوت، الآية 25).

في قوله تعالى: (مودة بينكم) ثلاث قراءات سبعية، إحداها قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي برفع مودة، وإضافة بينكم، والثانية قراءة نافع وابن عامر ويحيى عن أبي بكر عن عاصم (مودةٌ) منصوباً منوناً، وبنصب بينكم، والثالثة: قراءة حفص عن عاصم وحمزة (مودة بينكم) بالنصب وإضافة بينكم[133]. ومن هذا التعدد القرائي تشعبت أوجه نحوية متعددة ينضوي تحت كل وجه منها معنى وظيفي خاص به. وقد أثر تركيب (إنما) على توجيه الإعراب وأسهم في تعدده، فـ (ما) تحتمل المصدرية، وأن تكون كافة، وأن تكون موصولة بمعنى الذي، فإن جعلناها موصولة كانت هي اسم لأنّ وصلتها (اتخذتم) والعائد محذوف هو (الهاء)، وهو المفعول الأول لـ (اتخذ) المتعدية لاثنين، و(أوثاناً) مفعول ثانٍ لها. و(مودة) تحتمل على قراءة الرفع ثلاثة أوجه عرضها العلماء على اختلاف وتباين في عرضهم، فالوجه الأول: خبر لإنّ وقد أخبر بالمصدر على تقدير مضاف أي: ذوي مودة أو جعل المصدر نفسه خبراً على الاتساع، والوجه الثاني: أن تكون مودة خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هي مودة، والوجه الثالث: أن تكون مودة مبتدأ أو خبرها (في الحياة الدنيا)، والوجهان الأخيران هما جملتان اسميتان في محل رفع خبر لإنّ[134]. على اعتبار أن (ما) في التوجيهين الأخيرين كافة[135].

وقد اختار الفرّاء (رحمه الله تعالى) في رفع (مودة) وجه الابتداء، والخبر (في الحياة الدنيا) وقدمه على الوجهين الآخرين، إذ قال[136]: "ليست مودتكم تلك الأوثان ولا عبادتكم إياها بشيء، إنما مودة ما بينكم في الحياة الدنيا ثم تنقطع". وقد اقتصرت أقوال بعض العلماء على وجهين: خبر لإنّ، أو خبر مبتدأ محذوف[137]. قال الزمخشري[138]: "وفي الرفع وجهان: أن يكون خبر لإنّ على أن (ما) موصولة، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف، والمعنى: أن الأوثان مودة بينكم". أما في قراءة النصب، فمن جعل (اتخذتم) متعدياً لمفعولين كان قوله تعالى (أوثانا) المفعول الأول، وقوله (مودة) المفعول الثاني، وهذا لا خلاف فيه عند العلماء[139]. قال الفراء[140]: "ومن نصب أوقع عليهما الاتخاذ، إنما اتخذتموها مودة بينكم في الحياة الدنيا"، وجعل قسم من العلماء (اتخذتم) متعدياً لواحد، واحتملت (مودة) عندهم أعاريب متنوعة، فجاءت عند طائفة كبيرة منهم مفعولاً له، لا غير. بمعنى أن اتخاذ الأوثان كان لأجل المودة[141].

قال مكي[142]: "وتكون مودة مفعولاً من أجله، أي إنما اتخذتم الأوثان من دون الله للمودة فيما بينكم لا لأن عند الأوثان نفعاً أو ضراً". فيكون الاتخاذ إذن "ليتوادوا ويتواصلوا ويجتمعوا على عبادتها، كما يجتمع ناسٌ على مذهب، فيقع التحاب بينهم"[143]، وجعل قسم من المعربين (مودة) محتملة النصب على المفعولية بتقدير أعني، فضلاً عن الوجه السابق[144]. وجعل الكرماني (مودة) محتملة النصب على المصدر في موقع الحال، والمفعول له، والبدل من الأوثان[145]. واختار المنتجب الهمذاني في نصب (مودة) المفعول له، والحال من الضمير في اتخذتم، وأن يكون صفة لـ (أوثاناً)، وأن يكون تمييزاً، أي: من مودة[146].

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

ومن هذا التشكل الإعرابي يتمخض لنا سبعة أوجه إعرابية في نصب مودة، وكل واحد منها يحمل وظيفة نحوية خاصة به. فوجه المفعول لأجله يكشف لنا عن العلة الكامنة في نفوسهم والتي تجذرت في ذواتهم وبعثتهم على هذا الفعل، قال الآلوسي[147]: "فالمفعول له غاية مترتبة على الفعل ومعلول له في الخارج، أو المعنى إن مودة بعضكم بعضاً هي التي دعتكم إلى اتخاذها، بأن رأيتم بعض من تودونه اتخذها، ما اتخذتموها موافقة له لمودتكم إياه، وهذا كما يرى الإنسان من يوده يفعل شيئاً فيفعله مودة له، فالمفعول له على هذا علة باعثة على الفعل وليس معلولاً له في الخارج".

أما وجه الحال، فيعبر به على هيئتهم زمن الاتخاذ بأنهم تحولوا إلى (مودة) محضة من شدة التصاق بعضهم ببعضهم، وودّ بعضهم لبعض على المبالغة في إتيان الحال مصدراً أو على حذف المضاف أو التقدير باسم الفاعلين، متوادين[148].

وأما وجه المفعول به، فإن كان (اتخذ) متعدياً إلى اثنين كان (مودة) مفعولها الثاني، وهو أيضاً بتقدير مضاف، وهو ما نص عليه الزمخشري بأن المضاف المحذوف هو لفظ (سبب)[149]. وقد اعترض على جعل مودة المفعول الثاني مع إضافته لأن أصل التركيب مبتدأ وخبر والمفعول الأول (أوثان) نكرة. وهذا غير جائز، وأجاب عن هذا الاعتراض الآلوسي بقوله[150]: "وأجيبُ بأنه لا يلزم من غير جواز ذلك في أصلهما عدم جوازه فيهما، وإذا سلم اللزوم فلا يسلم كون المفعول الثاني هنا معرفة بالإضافة، لما أنها على الاتساع فهي من قبيل الإضافة اللفظية التي لا تفيد تعريفاً وإنما تفيد تخفيفاً في اللفظ".

ويأتي وجه البدل من الأوثان بأن جعلت الأوثان هي نفسها المودة على السعة، وإنما ذكرت الأوثان على سبيل التوطئة، وكذا يأتي وجه التمييز ليكشف الإبهام وتوضيح المراد من خلال (مودة).

والاحتمال الثالث في (ما) أن تكون مصدرية، ويكون مفعول (اتخذ) الثاني محذوفاً يقدر بـ (آلهة)، ويكون المصدر اسم إن، و(مودة) عند من رفعها خبراً[151]. وجعل العكبري الحذف في اسم إن ولا حذف في الخبر كما رأينا في الاعتبارات السابقة لـ (ما)، وكان التقدير عنده: أن سبب اتخاذكم مودة[152]. أو كما قدره الدمياطي: "سبب اتخاذكم أوثاناً إرادة مودة بينكم"[153]. وهكذا ظهر لنا ارتباط التوجيه النحوي وتأثره بـ (ما) على اعتباراتها الثلاثة، الموصولة، الكافة، المصدرية. وتنوع القراءة السبعية في مودة، رفعاً ونصباً. وإن برز عندنا من قراءة النصب وجه النصب على المفعول لأجله، ومن قراءة الرفع أنها خبر لـ إنّ. والله أعلم. قوله تعالى: ﴿تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ (سورة يس، الآية 5).

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر (تنزيلُ العزيز) رفعاً، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (تنزيلَ العزيز) نصباً[154]. فأما قراءة الرفع فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا، أو هو[155]. قال ابن خالويه[156] في توجيه قراءة الرفع بأن "جعلوه خبر ابتداء مضمر على تقدير: هذا تنزيل، وهو تنزيل". وقدر المبتدأ المحذوف بـ (الذي) عند عدد من العلماء[157]، قال النحاس[158]: "والرفع على إضمار مبتدأ، أي: الذي أنزل إليك تنزيلُ العزيز الرحيم"، فثمة إجماع لدى العلماء في كون (تنزيل) خبر مبتدأ، على اختلاف في تقديره، وهذا الحذف في المبتدأ، للعلم به، أو لوضوحه وظهوره، قال ابن عاشور[159]: "وهذا من مواقع حذف المسند إليه، الذي سماه السكاكي الحذف الجاري على متابعة الاستعمال في أمثاله، وذلك أنهم إذا أجروا حديثاً على شيء ثم أخبروا عنه التزموا حذف ضميره الذي هو المسند إليه، إشارة إلى التنويه به كأنه لا يخفى"، وهذا باب واسع في البلاغة العربية يحسن فيه حذف المبتدأ لقيام الدلائل عليه[160].

وأما قراءة النصب، فعلى النصب على المصدر[161]. بتقدير فعل، قال مكي[162]: "ومن نصبه جعله مصدراً". وجعل الطبري نصبه على المصدر من قوله تعالى: (إنك لمن المرسلين) لأن الإرسال إنما هو عن تنزيل، فكأنه قيل "المنزل تنزيل العزيز الرحيم حقاً"[163]، واحتمل نصبه على المدح[164]، والنصب بتقدير فعل (أعني). والمعنى: أعني من قسمي قرآناً نزلته"[165]، ولا يخفى ما في هذه الأوجه من العناية وإبراز شأن المنزل، وهو المعنى نفسه المفاد من أوجه الرفع على ما عرضناه، من حذف المسند إليه لما فيه أيضاً من العناية والتنويه بشأنه، وهو ما يؤكده أيضاً ورود التنزيل بصورة المصدر، وهذا فيه من المبالغة في كونه منزلاً[166].

وهذه القيمة البيانية تأتي من تنوع القراءة القرآنية وما فيها من تنوع إعرابي، أسهمت جميعاً في بيان حقيقة المنزل من الباري (ﷻ)، وشرف هذا التنزيل صدوره من العزيز الحكيم. قال الآلوسي[167]: "وأياً ما كان ففيه إظهار لفخامة القرآن

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

الإضافية بعد بيان فخامته الذاتية بوصفه بالحكمة، وفي تخصيص الاسمين الكريمين المعربين عن الغلبة الكاملة والرحمة الفاضلة".

النتائج

- تنوعت اعاريب المصدر باختلاف القراءة الواردة، فقد كانت القراءات منحصرة بين حالتي (الرفع، والنصب) ولكل حالة منهما أوجهٌ نحوية مختلفة.
- تُشكل القراءات السبع بتنوعها مورداً لغوياً عظيماً يستأهل الاهتمام، فقد لاحظنا أن بعضها احتمل سبعة أوجه في النصب وثلاثة أوجه في الرفع، لتكون المحصلة عشرة أوجه رفعاً ونصباً، وهذا ما وجدناه في قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾
- شكلت بعض القراءات تأكيداً لقاعدة نحوية، وذلك مثلاً في تعالى﴿ **ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ**﴾
- إذ ظهر لدينا من عرض أقوال العلماء في القراءتين رفعاً ونصباً وجه الخبر ووجه الحال وثمة تقارب بين الحال والخبر في الأداء الوظيفي أيدتهُ توجيهات العلماء في هذه القراءة.
- انفرد في بعض القراءات عاصم في رواية حفص بقراءةٍ خاصةٍ بهِ من ذلك قوله : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾
- ،فروى حفص عن عاصم رحمهما الله بنصب (سواء) ورفع (العاكف) وهذا أورثَ المعنى أوجهاً أعرابيةً إضافية من جهة، وبيّن لنا دقة الاختيار في القراءة من جهة أخرى.
- من المعلوم عند علماء البلاغة والنحو أن المسند إليه قد يحذف، وذلك إن قام له دليل أو كان واضحاً من خلال كلام متقدم، وثمة قراءة أثبتت هذه الظاهرة البلاغية، وذلك في قراءة رفع لقوله تعالى : ﴿ **تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ**﴾
- ، فقد وجه قوله تعالى (تنزيل العزيز) على انه خبر لمبتدأ محذوف دلَّ عليه الكلام السابق.

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

أثر القراءات السبع في إعراب المصدر

الملخص:

إن معجـزات هـذا الكتـاب الكـريم لا تنتهـي، وإن تطاولـت الأزمنـة وتغيـرت الأمكنـة، فنظمـه عجيـب، وبنـاؤه محكم، كيف لا؟ وهو تنزيلٌ من حكيم حميد. ويسلط هذا البحث الضوء على الجانب القرائي من هذا البنـاء المعجـز، وندرس فيه "أثر القراءات السبع في إعـراب المصـدر"، ومـا يترتـب علـى هـذا التنـوع فـي القراءات السبع من أوجه نحوية مؤدية وظائف متنوعة، وهـذا سيكشـف لنـا عـن سـعة اللغـة العربيـة وحيويتهـا، واستيعابها لأوجـه نحويـه متعددة ضـمن تركيـب لغـوي محكم. وكان موضوع البحث التنوع في القراءة القرآنية للمصـدر بشـقيه النكـرة والمعرفـة، واخـتلاف القـراءة بينهما رفعاً ونصباً.

معلومات الباحثين وعناوينهم

معة الموصل كلية التربية الاساسية **ا0م0د0جاسم طه احمد**

Jassim4352@gmail.com

عناوين الاتصال

الكلمـات المفتاحيـة: القـراءات، السـبع، المصـدر، الرفـع، النصب

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص

CC BY4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

(1) يُنظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: 184؛ والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني: 81؛ وغيث النفع في القراءات السبع، الصفاقسي: 115.
(2) معاني القرآن: 156/1.
(3) معاني القراءات، الأزهري: 209/1.
(4) يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: 251/5؛ ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 321/1؛ والبحر المحيط، أبو حيان: 553/2.
(5) جامع البيان: 251/5.
(6) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس: 120؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية: 325/1؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 227/3.
(7) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور: 472/2.
(8) إعراب القرآن، النحاس: 120؛ والمحرر الوجيز: 325/1؛ والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: 502/2.
(9) يُنظر: الكشاف: 289/1؛ والبحر المحيط: 553/2؛ والدر المصون: 502/2.
(10) البحر المحيط: 553/2.
(11) يُنظر: معاني القرآن، الفراء: 156/1؛ ومعاني القرآن وإعرابه: 321/1؛ وإعراب القرآن، النحاس: 120.
(12) إعراب القرآن: 120.
(13) الكتاب الفريد، المنتجب الهمذاني: 541/1.
(14) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: 241/1.
(15) يُنظر: الكشاف: 289/1؛ وأنوار التنزيل، البيضاوي: 148/1؛ والدر المصون: 502/2.
(16) البحر المحيط: 553/2.
(17) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: 192/1؛ والبحر المحيط: 553/2.
(18) معاني القرآن: 156/1.
(19) يُنظر: التحرير والتنوير: 472/2.
(20) يُنظر: السبعة في القراءات: 247؛ والحجة للقرّاء السبعة، الفارسي: 254/3.
(21) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 207/2؛ وإعراب القرآن: 282؛ ومشكل إعراب القرآن: 236/1؛ والوسيط في التفسير، الواحدي: 519/7؛ وغرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرماني: 337/1.
(22) يُنظر: المحرر الوجيز: 430/12؛ والوسيط: 519/7؛ والتبيان في إعراب القرآن: 460/1.
(23) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 207/2؛ وإعراب القرآن: 282.
(24) الدر المصون: 418/4.
(25) يُنظر: الكشف والبيان، الثعلبي: 499/11؛ والمشكل: 36/1؛ والتبيان: 460/1؛ والدر المصون: 418/4.
(26) الكشف والبيان: 499/11.
(27) يُنظر: التبيان: 460/1.
(28) يُنظر: المحرر الوجيز: 237/2؛ وأنور التنزيل: 144/2؛ والبحر المحيط: 364/4.
(29) جامع البيان: 13/10.
(30) الحجة للقرّاء السبعة: 255/3.
(31) يُنظر: التفسير الوسيط: 519/7؛ والدر المصون: 418/4.
(32) المشكل: 237/1.
(33) معاني القرآن: 319/1.
(34) الدر المصون: 419/4.
(35) يُنظر: الكشاف: 678/1؛ والدر المصون: 419/4؛ والتحرير والتنوير: 47/7.
(36) يُنظر: غرائب التفسير: 337/1؛ والمشكل: 237/1؛ والمحرر الوجيز: 237/2؛ والتفسير الكبير، الرازي: 430/12.
(37) المشكل: 237/1.
(38) يُنظر: أنوار التنزيل: 281/3؛ وعناية القاضي وكفاية الراضي، شهاب الدين الخفاجي: 282/3.
(39) يُنظر: السبعة: 296؛ والتيسير: 114؛ والنشر: 272/2.

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

(40) يُنظر: معاني القرآن، الفراء: 398/1؛ ومعاني القراءات: 427/1؛ والكشف والبيان: 568/12؛ والمشكل: 304/1؛ والاتحاف: 291.
(41) معاني القراءات: 427/1.
(42) يُنظر: معاني القرآن، الفراء: 398/1؛ والكشف والبيان: 568/12؛ والبيان: 376/1؛ والتحرير والتنوير: 152/9.
(43) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 386/2؛ وإعراب القراءات السبع: 128.
(44) معاني القرآن وإعرابه: 386/2.
(45) يُنظر: الكشاف: 171/2؛ والتبيان: 600/1؛ والكتاب الفريد: 150/3.
(46) الكتاب الفريد: 150/3.
(47) يُنظر: الدر المصون: 495/5؛ والاتحاف: 291.
(48) الكتاب: 320/1.
(49) إعراب القرآن: 77/2.
(50) يُنظر: السبعة في القراءات: 398؛ والتيسير: 145.
(51) يُنظر: إعراب القرآن: 306/2؛ وإعراب القراءات السبع: 279؛ والمشكل: 447/1؛ والتبيان: 860/2؛ والاتحاف: 371.
(52) إعراب القراءات السبع: 239.
(53) البيان: 116/2.
(54) يُنظر: إعراب القرآن: 306/2؛ والتبيان: 860/2.
(55) يُنظر: معاني القرآن، الفراء: 159/2؛ وجامع البيان: 99/18؛ والكشف والبيان: 260/17.
(56) يُنظر: جامع البيان: 99/8؛ والكشف والبيان: 260/17.
(57) معاني القرآن وإعرابه: 309/3؛ ومعاني القراءات: 121/2؛ وإعراب القراءات السبع: 239؛ والحجة للقرّاء السبعة: 170/5.
(58) معاني القراءات: 121/2.
(59) معاني القرآن: 159/2.
(60) يُنظر: إعراب القراءات السبع: 239؛ والمشكل: 447/1؛ والبيان: 116/2؛ والتبيان: 860/2.

(61) إعراب القراءات: 239.
(62) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك: 389/2.
(63) يُنظر: الدر المصون: 84/2.
(64) وبنفس القراءة قرأ قوله تعالى: ﴿سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ﴾ (سورة الجاثية، الآية 21).
(65) يُنظر: السبعة: 435؛ والنشر: 326/2.
(66) يُنظر: إعراب القرآن: 66/3؛ والكتاب الفريد: 545/4.
(67) يُنظر: معاني القرآن، الفراء: 222/2؛ ومعاني القرآن وإعرابه: 420/3؛ وإعراب القراءات السبع: 281؛ والكشف والبيان: 328/18.
(68) معاني القرآن: 222/2.
(69) يُنظر: الدر المصون: 257/8؛ وروح المعاني: 133/9.
(70) نظم الدرر: 34/13.
(71) يُنظر: الحجة للقرّاء السبعة: 270/5؛ والمشكل: 491/2؛ وغرائب التفسير: 756/2؛ والتبيان: 939/2.
(72) يُنظر: البحر المحيط: 499/7؛ والدر المصون: 257/8.
(73) الدر المصون: 257/8.
(74) يُنظر: المشكل: 491/2؛ والبيان: 173/2؛ والتحرير والتنوير: 237/17.
(75) التحرير والتنوير: 237/17.
(76) البيان: 173/2.
(77) يُنظر: التبيان: 939/2.
(78) الدر المصون: 258/8.
(79) المصدر نفسه.
(80) المحرر الوجيز: 115/4.
(81) البحر المحيط: 499/7.
(82) يُنظر: معاني القرآن، الفراء: 222/2؛ وإعراب القراءات السبع: 281؛ وغرائب التفسير: 756/2؛ والتبيان: 939/2.
(83) معاني القرآن: 222/2.
(84) يُنظر: غرائب التفسير: 756/2.

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

(106) يُنظر: البحر المحيط: 35/6؛ والدر المصون: 174/6.
(107) يُنظر: الدر المصون: 174/6.
(108) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 226/4.
(109) يُنظر: السبعة: 409؛ والتيسير: 149؛ والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 318/2.
(110) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 329/3؛ ومعاني القراءات، الهروي: 135/2؛ والحجة للقرّاء السبعة: 201/5؛ والكشف والبيان: 382/17؛ والمشكل: 455/2.
(111) الحجة: 201/5-202.
(112) معاني القرآن: 168/2.
(113) معاني القرآن: 190.
(114) يُنظر: إعراب القرآن: 12/3؛ والكشف والبيان: 382/17؛ والمشكل: 455/2.
(115) يُنظر: الحجة في القراءات: 238؛ والكشف والبيان: 382/17؛ والكشاف: 16/3.
(116) يُنظر: الكشف والبيان: 382/17.
(117) يُنظر: المصطلح النحوي، عوض حمد القوزي: 163.
(118) يُنظر: الكشاف: 16/3؛ والتبيان: 874/2؛ والتحرير والتنوير: 102/16.
(119) الكشاف: 16/3.
(120) البحر المحيط: 261/7.
(121) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 329/3؛ ومعاني القراءات: 135/2؛ والحجة في القراءات: 238؛ والمشكل: 455/2؛ والتبيان: 874/2.
(122) المشكل: 455/2.
(123) يُنظر: معاني القرآن، الفراء: 168/2؛ وإعراب القرآن: 12/3؛ والحجة للقرّاء السبعة: 202/3؛ والكشاف: 16/3.
(124) نظم الدرر: 196/14.
(125) يُنظر: التبيان: 874/12؛ والجامع لأحكام القرآن: 106/11؛ واتحاف فضلاء البشر: 378.

(85) يُنظر: المشكل: 491/2؛ والفريد: 546/4؛ والبحر المحيط: 499/7.
(86) البحر المحيط: 499/7.
(87) يُنظر: البيان: 173/2.
(88) يُنظر: السبعة: 325؛ وإيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري: 705/2؛ والتيسير: 121.
(89) يُنظر: معاني القرآن، الفراء: 461/1؛ ومعاني القرآن وإعرابه: 14/3؛ وإعراب القرآن: 144/2؛ وإعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه: 158.
(90) معاني القرآن: 461/1.
(91) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 14/3؛ وإعراب القرآن: 144/2؛ والكشاف: 339/2؛ وغيث النفع: 236.
(92) معاني القرآن: 371.
(93) الكشف والبيان: 194/14.
(94) البحر المحيط: 35/6.
(95) نظم الدرر: 101/9.
(96) يُنظر: معاني القرآن، الفرّاء: 461/1؛ والحجة للفرّاء السبعة: 268/4؛ والبحر المحيط: 35/6؛ والدر المصون: 175/6.
(97) معاني القرآن: 461/1.
(98) الحجة للقرّاء السبعة: 268/4.
(99) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 14/3؛ وإعراب القرآن: 144/2؛ والتفسير الوسيط: 161/11؛ والكشاف: 339/2.
(100) معاني القرآن وإعرابه: 14/3.
(101) يُنظر: الكشف والبيان: 194/14؛ والمحرر الوجيز: 113/3.
(102) غرائب التفسير: 480/1.
(103) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري: 409/1؛ وأنوار التنزيل: 109/3.
(104) الجامع لأحكام القرآن: 326/8.
(105) يُنظر: البحر المحيط: 35/6؛ والتحرير والتنوير: 140/11.

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

(150) روح المعاني: 355/10.
(151) يُنظر: حاشية الجمل: 67/6؛ والبرهان في إعراب آيات القرآن، الأهدلي: 266/5.
(152) يُنظر: التبيان: 1031/2؛ والدر المصون: 17/9.
(153) اتحاف فضلاء البشر: 440.
(154) يُنظر: السبعة: 539؛ والتيسير: 182؛ والنشر: 353/2.
(155) معاني القرآن، الفراء: 372/2؛ وإعراب القراءات السبع: 365؛ والحجة للقرّاء السبعة: 36/6؛ والكشف والبيان: 238/22.
(156) إعراب القراءات السبع: 365.
(157) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 278/4؛ وإعراب القرآن: 259/3؛ ومعاني القراءات: 304/2؛ والتفسير الوسيط: 451/18.
(158) إعراب القرآن: 259/3.
(159) التحرير والتنوير: 347/22.
(160) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: 4/2.
(161) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 278/4؛ وإعراب القرآن: 259/3؛ والمشكل: 599/2؛ والتبيان: 1078/2.
(162) المشكل: 599/2.
(163) جامع البيان: 491/20.
(164) يُنظر: الدر المصون: 246/9؛ وروح المعاني: 385/11.
(165) يُنظر: التحرير والتنوير: 347/22.
(166) المصدر نفسه.
(167) روح المعاني: 385/11.

(126) يُنظر: الكشاف: 16/3؛ والدر المصون: 598/7؛ واتحاف فضلاء البشر: 378.
(127) يُنظر: روح المعاني: 409/8.
(128) يُنظر: التحرير والتنوير: 102/16.
(129) نظم الدرر: 196/12.
(130) التحرير والتنوير: 102/16.
(131) حاشية الصبان، الصبان: 257/2.
(132) يُنظر: النحو المصفى، محمد عيد: 456.
(133) يُنظر: السبعة: 499؛ والنشر: 343/2.
(134) يُنظر: إعراب القرآن: 173/3؛ والحجة للقرّاء السبعة: 430/5؛ والمشكل: 553/2؛ وغرائب التفسير: 880/2.
(135) يُنظر: الدر المصون: 17/9.
(136) معاني القرآن: 316/4.
(137) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 168/4؛ والكشف والبيان: 34/21؛ والكشاف: 450/3؛ والمحرر الوجيز: 314/4.
(138) الكشاف: 450/3.
(139) يُنظر: معاني القرآن، الفراء: 316/2؛ ومعاني القراءات: 258/2؛ والكشف والبيان: 34/21؛ والحجة في القراءات: 280.
(140) معاني القرآن: 316/2.
(141) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 168/4؛ وإعراب القرآن: 173/3؛ والحجة للقراء السبعة: 430/5؛ والمشكل: 553/2.
(142) المشكل: 553/2.
(143) البحر المحيط: 352/8.
(144) يُنظر: الدر المصون: 17/9؛ وحاشية الجمل، سليمان الجمل: 68/6.
(145) يُنظر: غرائب التفسير: 880/2.
(146) يُنظر: الكتاب الفريد: 166/5.
(147) روح المعاني: 355/10.
(148) يُنظر: غرائب التفسير: 880/2؛ والكتاب الفريد: 166/5.
(149) الكشاف: 450/3.

المصادر والمراجع

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطي (ت 1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006.

djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت 44هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت 310 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، 1420هـ/2000م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي القرآن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، 1427هـ/2006م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد الخفاجي (ت 1069هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان علي الصبان (ت1206هـ)، دار الكتب العلمية، 1997.
- الحجة في القراءات السبعة، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق بيروت، 1401هـ.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق، 1993.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بـ (السمين الحلبي) (ت 756 هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق، 2003م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الآلوسي (ت 1270 هـ)، بيروت، (د.ت).
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس، ابن مجاهد (ت 324 هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، 1400هـ.
- شرح تسهيل الفوائد، أبو عبدالله محمد بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، 1990م.
- اعراب القراءات السبع وعللها، أبو جعفر محمد بن خالويه (ت370هـ)، تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكُتب العلمية، بيروت، 2006.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش (ت 1403 هـ)، حمص/سورية، 1420هـ/2001م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ)، اعتنى به الشيخ خالد العلي، بيروت، 1429هـ/2008م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين بن محمد البيضاوي (ت 658 هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، 1418هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري (ت 323هـ)، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971.
- الايضاح في علوم البلاغة، أبو المعالي جلال الدين القزويني (ت 739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، 1413هـ/1993م.
- البرهان في إعراب آيات القرآن، أحمد ميقري الأهدلي (ت1390هـ)، بيروت، 2006.
- البيان في غريب القرآن، أبو البركات محمد بن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، القاهرة، 1400هـ/1980م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، الرياض، (د.ت).
- التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، محمد الطاهر بن محمد بن محمد بن عاشور (ت 1393هـ)، تونس، 1982م.
- التفسير الكبير المسمى (مفاتيح الغيب)، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت 606 هـ)، بيروت، 1401هـ-1981م.

Diyala Journal For Human Research
Valum 4 Issue96- 2023
مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
المجلد الرابع العدد 96 لسنة 2023
djhr.uodiyala.edu.iq
p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838
IRAQI Academic Scientific Journals

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، 1408هـ/1988م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، بيروت، 1403هـ/1983م.
- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ)، جمع الدكتور عيسى شحاته، القاهرة، 1998م.
- النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، 1971.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن بن أبي بكر البقاعي (ت 885 هـ)، بيروت، 1415هـ/1995م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون، بيروت، 1415هـ/1994م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر برهان الدين الكرماني (ت 505 هـ)، بيروت، (د.ت).
- غيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن النوري الصفاقسي (ت 1118هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية بيروت، 2004.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان الجمل (ت 1204هـ)، ضبطه وصححه: إبراهيم شمس الدين، بيروت، 2011.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1408هـ/1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الرياض، 1418هـ/1998م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت 427 هـ)، تحقيق: محمد بن عاشور، بيروت، 1422هـ/2002م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب، ابن عطية (ت 546 هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، 1422هـ/2001م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1405هـ.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، دمشق، (د.ت).
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، الرياض، 1401هـ/1981م.
- معاني القراءات، أبو منصور الأزهري (ت 370هـ)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1991م.